@ 66 @ القول : إذ يجوز أن يكون الخبر مفرداً بأن يكون التقدير : أحق بأن يرضوه . وعلى التقدير الأول يكون التقدير : واﷲ إرضاؤه أحق . وقدره الزمخشري : واﷲ أحق أن يرضوه ورسوله كذلك . إن كانوا مؤمنين كما يزعمون ، فأحق من يرضونه اﷲ ورسوله صلى اﷲ عليه وسلم) بالطاعة والوفاق . .

{ أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِداً فِيهَا ذالِكَ الْخِزْىُ الْعَظِيمُ } أي ألم يعلم المنافقون ؟ وهو استفهام معناه التوبيخ والإنكار . وقرأ الحسن والأعرج : بالتاء على الخطاب ، فالظاهر أنه التفات ، فهو خطاب للمنافقين . قيل : ويحتمل أن يكون خطاباً للمؤمنين ، فيكون معنى الاستفهام التقرير . وإن كان خطاباً للرسول فهو خطاب تعظيم ، والاستفهام فيه للتعجب ، والتقدير : ألا تعجب من جهلهم في محادّة اﷲ تعالى : وفي مصحف أبيّ ألم يعلم . قال ابن عطية : على خطاب النبي عليه السلام انتهى . والأولى أن يكون خطاباً للسامع ، قال أهل المعاني : ألم تعلم ، الخطاب لمن حاول تعليم إنسان شيئاً مدة وبالغ في ذلك التعليم فلم يعلم فقال له : ألم تعلم بعد المباحث الظاهرة والمدة المديدة ، وحسن ذلك لأنه طال مكث النبي صلى اﷲ عليه وسلم) معه ، وكثر منه التحذير عن معصية اﷲ والترغيب في طاعة اﷲ . قال بعضهم : المحادّة المخالفة ، حاددته خالفته ، واشتقاقه من الحد أي كان على حد غير حادة كقولك : شاقة ، كان في شق غير شقه . وقال أبو مسلم : المحادة مأخوذة من الحديد ، حديد السلاح . والمحادة هنا ، قال ابن عباس : المخالفة . وقيل : المحاربة . وقيل : المعاندة . وقيل : المعادة . وقيل : مجاوزة الحد في المخالفة . وهذه أقوال متقاربة . وقرأ الجمهور فإنّ له بالفتح ، والفاء جواب الشرط . فتقتضي جملة وإنّ له مفرد في موضع رفع على الابتداء ، وخبره محذوف قدره الزمخشري : مقدماً نكرة أي : فحق أن يكون وقدره غيره : متأخراً أي فإن له نار جهنم واجب ، قاله : الأخفش ، ورد عليه بأن أنْ لا يبتدأ بها متقدمة على الخبر ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور . وأجاز الأخفش والفراء وأبو حاتم الابتداء بها متقدمة على الخبر ، فالأخفش خرج ذلك على أصله . أو في موضع رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : فالواجب أنّ له النار . قال علي بن سليمان : وقال الجرمي والمبرد : إن الثانية مكررة للتوكيد ، كان التقدير : فله نار جهنم ، وكرر أنّ توكيداً . وقال الزمخشري : ويجوز أن يكون فإن له معطوفاً على أنه ، على أن جواب من محذوف تقديره : ألم يعلموا أنه من يحادد اﷲ ورسوله يهلك فإن له نار جهنم انتهى ، فيكون فإنّ له نار جهنم

في موضع نصب . وهذا الذي قدره لا يصح ، لأنهم نصوا على أنه إذا حذف الجواب لدلالة الكلام عليه كان فعل الشرط ماضياً في اللفظ ، أو مضارعاً مجزوماً بلم ، فمن كلامهم : أنت ظالم إن فعلت ، ولا يجوز أن تفعل ، وهنا حذف جواب الشرط ، وفعل الشرط ليس ماضي اللفظ ولا مضارعاً مقروناً بلم ، وذلك إنْ جاء في كلامهم فمخصوص بالضرورة . وأيضاً فتجد الكلام تاماً دون تقدير هذا الجواب . ونقلوا عن سيبويه أنّ أنّ بدل من أنه . قال ابن عطية : وهذا معترض بأن الشيء لا يبدل منه حتى يستوفى . والأولى في هذا الموضع لم يأت خبرها بعد أن لم يتم جواب الشرط ، وتلك الجملة هي الخبر . وأيضاً فإنّ الفاء مانع البدل وأيضاً ، فهي معنى آخر غير الأول ، فيقلق البدل . وإذا تلطف للبدل فهو بدل اشتمال انتهى . وقال أبو البقاء : وهذا يعني البدل ضعيف لوجهين : أحدهما : أن الفاء التي معها تمنع من ذلك ، والحكم بزيادتها ضعيف . والثاني : أن جعلها بدلاً يوجب سقوط جواب الكلام انتهى . وقيل : هو على إسقاط اللام أي : فلأن له نار جهنم ، فالفاء جواب الشرط ، ويحتاج إلى إضمار ما يتم به جواب الشرط جملة أي : فمحادته لأن له نار جهنم . وقرأ ابن أبي عبلة : فإن له بالكسر في الهمزة حكاها عنه أبو عمرو الداني ، وهي قراءة محبوب عن الحسن ، ورواية أبي عبيدة عن أبي عمرو ، ووجهه في العربية قوي لأنّ الفاء تقتضي الاستئناف ، والكسر مختار لأنه لا يحتاج إلى إضمار ، بخلاف الفتح . وقال الشاعر : % (فمن يك سائلاً عني فإني % .
وجروة لا ترود ولا تعار .
. %)

وعلى هذا يجوز في أنّ بعد فاء الجزاء وجهان : الفتح ، والكسر . ذلك لأن كينونة النار له خالداً فيها هو الهوان